

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية
الأمانة العامة للحكومة
المديرية العامة للوظيفة العمومية

الجزائر في 15 ديسمبر 2010

رقم 18/ك خ / م ع و ع / 2010

السيدة والسادة رؤساء مفتشيات الوظيفة العمومية
للتبليغ إلى:
السيدات و السادة المسؤولين المكلفين بتسيير الموارد
البشرية للمؤسسات و الإدارات العمومية

الموضوع: ف/ي مناصب العليا للمؤسسات و الإدارات العمومية.

المرجع: - المرسوم الرئاسي رقم 07-307 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007
الذي يحدد كفايات منح الزيادة الإستدلالية لشاغلي المناصب العليا في
المؤسسات و الإدارات العمومية..

- الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون
الأساسي العام للوظيفة العمومية، لاسيما المادة 134 المطبة 3.
- المنشور رقم 14/ك خ / م ع و ع المؤرخ في 28 جوان 2010
المتعلق بالمناصب العليا للمؤسسات و الإدارات العمومية

حرصا على ضمان التطبيق المنسجم لإجراء تعيين الموظفين في
المناصب العليا للمؤسسات و الإدارات العمومية، يشرفني أن أنهي إلى علمكم
بأن المناصب العليا لا تتطلب فتح مناصب مالية و بالتالي لا يمكن اعتبارها

كذلك. و سواءا اكتست طابعا هيكليا أو وظيفيا، فإن المناصب العليا توافق الإعتمادات الممنوحة بعنوان الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها.

و عليه، فإن رتب الموظفين و مناصب الشغل الخاصة بالأعوان المتعاقدين هي وحدها التي تستلزم توفر منصب مالي مسبقا. و يجدر التذكير من جهة أخرى، بأنه طبقا للتنظيم الساري المفعول، تمنح المناصب العليا زيادة استدلالية تضاف إلى المرتب الموافق للرتبة التي ينتمي إليها الموظف المعني.

و في هذا الإطار، فإن أي تعيين لموظف في منصب عال على مستوى إدارته المستخدمة يتم مباشرة، بالنظر إلى كون الموظف المعني يشغل فعلا منصبا ماليا بعنوان رتبة انتمائه.

غير أنه، و عندما يتم تعيين موظف في منصب عال على مستوى إدارة أخرى غير إدارته المستخدمة، يكون هذا الأخير محل انتداب بقوة القانون.

و يجدر التوضيح بهذا الشأن، بأن أي تعيين لموظف في منصب عال.

يجب أن يتم وفق الشروط المحددة بموجب النصوص التنظيمية التي

تكرسها.

من جهة أخرى، يجب أن تتم معادلة الرتبة، عند الإقتضاء، طبقاً
للتنظيم الساري المفعول.

تلغى أحكام المنشور رقم 14 المؤرخ في 28 جوان 2010 المذكور
أعلاه.

بالنظر إلى ما سبق ذكره، أطلب منكم ضمان التطبيق الصارم لأحكام
هذا المنشور و النشر الواسع له و إخطاري بأية صعوبات قد تعترضكم عند
تنفيذه.

عن الأمين العام للحكومة و بتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
ج. خرشي